



الرقم: ٨٣٥٩ / 2/23 -

التاريخ: ١٧ / 9 / 1438 هـ

الموافق: ١٢ / 6 / 2017 م

تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً

رقم (2 / 2017)

صادرة عن البنك المركزي الأردني سنداً لأحكام المادة (41) واحكام المادة (99/ب) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته واحكام المادة (4) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته

أولاً : مقدمة :-

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في عام 2007 أن ضعف أو فشل البنوك الكبيرة كان له آثار سلبية كبيرة على استقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي في الدولة والعالم أحياناً، وذلك بسبب حجم هذه البنوك وترابطها الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومستوى تعقيد عملياتها وضعف القدرة على تغطية الفجوة التي يتركها تعثرها على الخدمات المالية بالإضافة إلى انتشارها الكبير عبر الحدود، ولمواجهة هذه المخاطر، فقد تم تكثيف العمل على المستوى الدولي تحت رعاية مجموعة الدول العشرين وتم تكليف مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية بمهمة وضع إطار للتعامل مع هذه المخاطر، حمايةً للاستقرار المالي، ليشمل ليس فقط البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي، بل أيضاً البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي.

وفي هذا الإطار فقد قام البنك المركزي الأردني بوضع هذه التعليمات التي تهدف الى تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي "Domestic Systemically Important Banks (D-SIBs)" في المحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهرية على استقرار النظام المالي والاقتصاد

بشكل عام، وذلك انسجاماً مع الممارسات الدولية في هذا الخصوص وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بـ "إطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي".

هذا وتتضمن هذه التعليمات المحاور الرئيسية التالية:

- منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية
- رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية
- المتطلبات النوعية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية والاجراءات الرقابية الخاصة بها
- تقليل آثار مواجهة هذه البنوك لمشاكل جوهرية.

ثانياً: منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية D-SIBs :-

1. لإحتساب الأهمية النظامية لبنوك D-SIBs؛ فقد تم الأخذ بالإعتبار المؤشرات التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وهي: الحجم، الترابط، الإستبدال والتعقيد.

2. تم إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الأربعة أعلاه، وسيتم إحتساب الأهمية النظامية المحلية بناءً على البيانات المالية السنوية للبنوك إبتداءً من بيانات نهاية عام 2016، مع الأخذ بالإعتبار ضرورة تحديث عملية احتساب الأهمية النظامية للبنوك من قبل البنك المركزي ومن قبل البنوك نفسها بشكل سنوي، حيث سيقوم البنك المركزي بنشر البيانات الإجمالية اللازمة لعملية الإحتساب على موقعه الإلكتروني، ولهذا الغرض فعلى كافة البنوك تزويد البنك المركزي بالبيانات الموضحة في الملحق رقم 1 وذلك خلال فترة أقصاها اسبوعين من تاريخ هذه التعليمات لعام 2017 وخلال فترة أقصاها 3/15 من كل عام للأعوام القادمة.

3. فيما يتعلق بكيفية قياس المؤشرات أعلاه فقد تم تحديد المؤشرات الفرعية التالية وفق الجدول المدرج أدناه:-

المؤشر	الرمز	أداة القياس (المؤشر الفرعي) ¹	معامل الضرب
الحجم	A	إجمالي موجودات فروع البنك داخل الأردن	0.8
	B	اجمالي الإلتزامات خارج الميزانية لفروع الأردن (الإعتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستغلة،... الخ)	0.2
الترابط	C	إجمالي أرصدة وإيداعات البنك لدى البنوك والمؤسسات المصرفية*	0.5
	D	إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية لدى البنك*	0.5
الإستبدال	E	إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد بالإضافة إلى اجمالي التسهيلات العقارية*	0.25
	F	إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات*	0.25
	G	إجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام*	0.25
	H	حجم التعاملات في نظام المدفوعات الوطني في الأردن ² RTGS	0.25
التعقيد	K	إجمالي موجودات البنك خارج الأردن (موجودات فروع البنك وشركاته التابعة خارج الأردن)	0.4
	X	اجمالي الإلتزامات خارج الميزانية خارج الأردن (الإعتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستغلة،... الخ)	0.1
	Y	اجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل* + اجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر*	0.5

* على مستوى البيانات المالية الموحدة (فروع الأردن والخارج والشركات التابعة داخل وخارج الأردن).

4. تستخدم المعادلة التالية لتحديد البنوك المرخصة ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، حيث يقيس الـ SCORE_{ij} الأهمية النظامية للبنك (i)، حيث تبدأ الأهمية النظامية المحلية للبنك عندما تصل قيمة SCORE_{ij} إلى (0.15)، علماً أن الحد الأقصى للـ SCORE_{ij} هو (4) (على إفتراض وجود بنك واحد فقط):-

$$\begin{aligned}
 \text{SCORE}_{ij} = & \left(0.8 \frac{A_{ij}}{\sum_{i=1}^n A_{ij}} + 0.2 \frac{B_{ij}}{\sum_{i=1}^n B_{ij}} \right) + \left(0.5 \frac{C_{ij}}{\sum_{i=1}^n C_{ij}} + 0.5 \frac{D_{ij}}{\sum_{i=1}^n D_{ij}} \right) \\
 & + \left(0.25 \frac{E_{ij}}{\sum_{i=1}^n E_{ij}} + 0.25 \frac{F_{ij}}{\sum_{i=1}^n F_{ij}} + 0.25 \frac{G_{ij}}{\sum_{i=1}^n G_{ij}} + 0.25 \frac{H_{ij}}{\sum_{i=1}^n H_{ij}} \right) \\
 & + \left(0.4 \frac{K_{ij}}{\sum_{i=1}^n K_{ij}} + 0.1 \frac{X_{ij}}{\sum_{i=1}^n X_{ij}} + 0.5 \frac{Y_{ij}}{\sum_{i=1}^n Y_{ij}} \right)
 \end{aligned}$$

¹ يتم تعينة القيم بالاجمالي أي قبل استبعاد المحصصات والفوائد المعلقة وأي استبعادات أخرى.

² يمثل قيمة رسائل سويتف الصادرة عن كل بنك بأنواعها (MT202, MT103, MT102) والتي تم تسويتها على حساباته المركزية المعرفة على نظام المدفوعات الوطني خلال العام.

حيث يمثل البسط إجمالي البند لدى البنك في حين يمثل المقام إجمالي البند لدى إجمالي البنوك، كما ترمز n إلى إجمالي عدد البنوك خلال الفترة z، وبالنسبة للرموز A,B,C,D,E,F,G,H,K,X,Y فهي مُعرفة بالجدول الوارد في صفحة رقم 3.

ثالثاً: رأس المال الإضافي المطلوب من بنوك D-SIBs :-

أ. بهدف تعزيز قدرة بنوك D-SIBs على إستيعاب الخسائر سيتم الطلب من تلك البنوك رأسمال إضافي (surcharge) وبحيث يتكون من حقوق حملة الأسهم العادية عالية الجودة³ ("Common Equity Tier 1" CET1) وفقاً لما هو معرف في تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III النافذة وما يقابلها للبنوك الإسلامية، على أن يُضاف بصورة تدريجية وبحيث يتم البدء بتلبية المتطلب الإضافي بعد عام من تاريخ البيانات التي تم الاحتساب على أساسها، وكما هو موضح بالجدول أدناه:-

نسبة حقوق حملة الأسهم العادية المطلوب إضافتها (كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر) ²				Score (نتيجة تطبيق المعادلة أعلاه)*
العام الرابع	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	
%0.5	%0.375	%0.25	%0.125	من 0.15 ولغاية 0.50
%1	%0.75	%0.5	%0.25	أكبر من 0.50 ولغاية 1
%1.5	%1.125	%0.75	%0.375	أكبر من 1 ولغاية 1.5
%2	%1.5	%1	%0.5	أكبر من 1.5 ولغاية 2
%2.5	%1.875	%1.25	%0.625	أكبر من 2 ولغاية 2.5

*في حال تجاوز Score لأي بنك (الأهمية النظامية المحلية للبنك) 2.5 سيتم تحديد نسبة CET1 في حينه.

ب. في حال حدوث تغيير في الأهمية النظامية لبنوك D-SIB فيتم التعامل مع رأس المال الإضافي وفق ما هو موضح في ملحق رقم 2.

رابعاً: المتطلبات النوعية الخاصة ببنوك D-SIBs والإجراءات الرقابية الخاصة بها:-

إضافة الى رأس المال الإضافي المطلوب من بنوك D-SIBs وما هو مطلوب من جميع البنوك وفقاً للتعليمات النافذة فإن على بنوك D-SIBs الالتزام بما يلي:-

3 إضافة لما هو مطلوب من كافة البنوك وفق تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III النافذة، علماً بأن مكونات حقوق حملة الأسهم العادية CET1 مفصلة في تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III النافذة وما يقابلها للبنوك الإسلامية.

1. الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر

- أ. يتوجب على مجالس إدارة البنوك المهمة محلياً لعب دور أساسي ومحوري فيما يلي:-
1. الالتزام بمعايير ذات مستوى متقدم⁴ من حيث ثقافة المخاطر وإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية والامتثال، واختيار أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بما ينسجم وطبيعة نشاط البنك ونموذج أعماله.
 2. اعتماد منهجية لاختصاص إطار إدارة المخاطر لدى البنك الى مراجعة داخلية وخارجية (من جهات استشارية متخصصة) دورية، ويجب على مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا الأخذ بالاعتبار ملاحظات وتوصيات عملية المراجعة والتقييم وتحديث إطار إدارة المخاطر بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للبنك ونموذج أعماله.
 3. السعي نحو استخدام منهجيات وطرق متقدمة⁵ لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك تتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها.
 4. توفير وحدات منفصلة⁶ لإدارة مخاطر التشغيل وبحيث يكون إطار إدارة المخاطر التشغيلية متكاملًا مع الأطار العام لإدارة المخاطر في البنك، مع إيلاء موضوع خطط استمرارية العمل والمخاطر السيبرانية/الالكترونية (Cyber Risk)⁷ اهتماماً مناسباً، ومواكبة أفضل المعايير وأحدث المستجدات بهذا الخصوص.
 5. تطوير نظام تصنيف ائتماني داخلي لدى البنك وبحيث يتم ربطه مع عملية تسعير المنتجات الائتمانية المقدمة من البنك وشروط منح الائتمان.
- ب. يجب على البنك الذي تم تصنيفه كبنك مهم محلياً توضيح الاجراءات الوقائية في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتمالية وخصوصاً في خطوط الاعمال الرئيسية، وبحيث يكون

⁴ يوجد بعض الأوراق التي تناولت هذه المعايير ومنها -على سبيل المثال لا الحصر:-

Financial Stability Board (2012): "Increasing the Intensity and Effectiveness of SIFI Supervision", Progress Report to the G20 Ministers and Governors, 3rd report. http://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_121031ab.pdf?page_moved=1

Financial Stability Board (2013): "Principles for An Effective Risk Appetite Framework", FSB publications, Document no.131118. http://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_131118.pdf

⁵ يعود للبنك تحديد الطرق المتقدمة التي سيستخدمها لقياس المخاطر الرئيسية بما يتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها، على أن يتم تجنب استخدام الطرق البسيطة مثل طريقة المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل أو الطريقة المعيارية البديلة لقياس مخاطر الائتمان.

⁶ المقصود هنا أن لا تكون إدارة مخاطر التشغيل تابعة لوحدة إدارة المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق.

⁷ المخاطر السيبرانية (المخاطر الإلكترونية) هي خطر حدوث خسائر مالية و/أو تشويه سمعة البنك نتيجة لحدوث خلل أو فشل في البنية التحتية التقنية الخاصة به.

لديه لجنة امتثال منفصلة منبثقة عن المجلس تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل غالبتهم من الأعضاء المستقلين، وتطوير قدرات أعضاء اللجنة بشكل مستمر بما يسمح لهم من القيام بدورهم بصورة فعالة.

ج. على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في إطار تعزيز قدرتها على ادارة المخاطر بشكل عام وجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر واعداد التقارير ذات العلاقة بشكل خاص تزويد البنك المركزي في موعد أقصاه سنة واحدة من تاريخ تصنيف البنك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتقييم لمدى التزامها بمبادئ جمع البيانات واعداد التقارير الخاصة بالمخاطر [Effective Risk Data Aggregation and Risk Reporting (Risk Principle)] الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال شهر (2013/1)⁸ واتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات اللازمة للالتزام التام بهذه المبادئ في موعد أقصاه ثلاث سنوات من تاريخ تصنيف البنك على أنه من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

2. الاجراءات الرقابية الخاصة بنوك الـ(D-SIBs)

كجزء من تعزيز تواصل البنك المركزي مع البنوك المهمة محلياً وتعزيز الرقابة عليها فإن البنك المركزي سيعتمد إلى:

- أ. التحقق من مدى فاعلية اطار الحاكمية المؤسسية للبنوك المهمة محلياً وخاصة فيما يتعلق بتركيز مجالس إدارتها على الامور الاستراتيجية ذات المستوى العالي والمخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.
- ب. عقد اجتماعات دورية مع الأعضاء المستقلين في مجالس ادارة البنوك المهمة محلياً ومع لجان التدقيق والمخاطر والامتثال كل على حدة.
- ج. تواصل مستمر مع الادارات العليا في البنوك المهمة محلياً، وخصوصاً رؤساء الوحدات التنظيمية للمخاطر والتدقيق والامتثال.
- د. قد يقوم البنك المركزي بطلب اختبارات أوضاع ضاغطة محددة خاصة بكل بنك تم تصنيفه ضمن بنوك الـ(D-SIBs) ان دعت الحاجة الى ذلك.

⁸ يمكن الرجوع الى الورقة التالية:-

Basel Committee on Banking Supervision (2013): "Principles for effective risk data aggregation and risk reporting", BIS Documents, no 239. <http://www.bis.org/publ/bcbs239.pdf>

خامساً: تقليل آثار مواجهة هذه البنوك لمشاكل جوهرية:-

أ. على البنك الذي تم تصنيفه كبنك مهم محلياً ان يكون لديه خطط انعاش (Recovery Plan) وذلك للتعامل مع مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها وخاصة في الأوقات الحرجة، وبحيث تتضمن الخطة كحد أدنى ما يلي:-

1. وسائل تقليل حجم مخاطر البنك.
2. طرق الحفاظ على كمية ونوعية رأس المال، مع توضيح الإجراءات الاستراتيجية التي يجب القيام بها لهذا الغرض مثل بيع بعض الشركات التابعة، الحصول على رأسمال جديد، وقف بعض عمليات البنك، عدم توزيع الأرباح و/أو منح المكافآت.
3. وصفاً مفصلاً لكيفية حل أزمة السيولة الممكن أن يواجهها البنك عند فقدان الثقة به وكذلك كمية السيولة الطارئة التي قد يحتاجها ومصادرها وكلفتها.
4. عمليات ومؤشرات موثوقة تضمن تنفيذ تدابير الإنعاش في أي وقت (على سبيل المثال العمليات الداخلية، أنظمة تكنولوجيا المعلومات، المقاصة والتسوية، عقود الموردين والموظفين التي تمكن البنك من مواصلة العمل).

ب. عند إعداد خطط الإنعاش يجب على البنك توضيح الإجراءات الواجب عملها في حال واجه البنك أوضاع حرجة وشديدة الخطورة على وضع البنك والتي يمكن أن تهدد وجوده واستمراره، ولهذه الغاية يجب على البنك وضع وتوثيق قائمة بالإجراءات التي يمكن اللجوء لها في هذه الحالة، وبحيث يمكن للبنك أن يختار من بين قائمة من الخيارات (الإجراءات) الأكثر مناسبة لحل المشكلة تبعاً لنوع وحجم المشاكل التي يواجهها. وليس مطلوباً من البنك ترتيب الخيارات أو الإجراءات التي يمكن اللجوء إليها عند مواجهة المشاكل وإنما يعتمد الإجراء المتخذ على طبيعة المشكلة.

ج. يجب أن تكون خطط الإنعاش مشمولة في الإطار الكلي لإدارة المخاطر الخاص بالبنك وفي عملياته وبحيث يمكن تطبيقها في الوقت المناسب عند الحاجة.

- د. تحديد الإطار التنظيمي لخطة الإنعاش وبحيث يكون لدى البنك حاكمية مناسبة لخطط الإنعاش وكذلك موارد كافية لدعم الخطط، ويشمل ذلك ما يلي:
 1. تحديد مسؤوليات الوحدات التنظيمية في البنك بشكل واضح.
 2. تحديد مسؤوليات الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

- هـ. تطوير سياسة مناسبة ضمن خطط الانعاش توضح طرق التواصل مع كافة الأطراف المعنية في أوقات الأزمات مثل السلطات الرقابية، القطاع العام، المؤسسات المالية، الموظفين... الخ.
- و. سيقوم البنك المركزي بالتأكد من أن البنوك المهمة محلياً لديها خطط إنعاش للتعامل مع فترات الضغوطات غير المتوقعة بما في ذلك وجود أحداث من شأنها أن تشكل خطراً جسيماً على استمرارية البنك.

سادساً: يُعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخه، وتعطى البنوك المهمة محلياً مهلة أقصاها ثمانية عشر شهراً لتلبية المتطلبات المبينة في البندين رابعاً وخامساً من هذه التعليمات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المحافظ

د. زياد فريز

ملحق 1. البيانات السنوية المطلوب تعبئتها من قبل البنك لاحتساب الأهمية النظامية له

التاريخ:

اسم البنك:

المبلغ (بالألف دينار)	البند *
	إجمالي موجودات فروع البنك داخل الأردن
	إجمالي الإلتزامات خارج الميزانية لفروع الأردن (الإعتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستقلة،... الخ)
	إجمالي أرصدة وإيداعات البنك لدى البنوك والمؤسسات المصرفية **
	إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية لدى البنك **
	إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد بالإضافة إلى إجمالي التسهيلات العقارية **
	إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات **
	إجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام **
	حجم التعاملات في نظام المدفوعات الوطني في الأردن RTGS ***
	إجمالي موجودات البنك خارج الأردن (موجودات فروع البنك وشركاته التابعة خارج الأردن)
	إجمالي الإلتزامات خارج الميزانية خارج الأردن (الإعتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستقلة،... الخ)
	إجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل **
	إجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر **

* يتم تعبئة القيم بالاجمالي أي قبل استبعاد المخصصات والفوائد المعلفة وأي استبعادات أخرى.

** على مستوى البيانات المالية الموحدة (فروع الأردن والخارج والشركات التابعة داخل وخارج الأردن).

*** يمثل قيمة رسائل سويفت الصادرة عن كل بنك بأنواعها (MT202, MT103, MT102) والتي تم تسويتها على حساباته المركزية المعرفة على نظام المدفوعات الوطني خلال العام.

ملحق 2. كيفية التعامل مع التغييرات الحاصلة على الأهمية النظامية لبنوك D-SIBs خلال فترة التطبيق

المثال التالي يوضح كيفية إضافة متطلبات رأس المال الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي مع افتراض تغير الأهمية النظامية للبنك خلال فترة التطبيق، حيث يبين الجدول رقم (1) الإضافة التدريجية (نسبة الإضافة) لمتطلبات رأس المال الإضافية في حين يبين الجدول رقم (2) كيفية احتساب متطلبات رأس المال الإضافية للبنكين A و B وذلك بعد تغير الأهمية النظامية للبنكين.

جدول رقم (1)

تاريخ تطبيق متطلبات رأس المال الإضافية	البيانات المالية التي سيتم الاعتماد عليها	المتطلبات المطلوب تطبيقها من بنوك D-SIBs
2017/12/31	بيانات عام 2016	25% من متطلبات رأس المال الإضافية
2018/12/31	بيانات عام 2017	50% من متطلبات رأس المال الإضافية
2019/12/31	بيانات عام 2018	75% من متطلبات رأس المال الإضافية
2020/12/31	بيانات عام 2019	100% من متطلبات رأس المال الإضافية

جدول رقم (2)

تاريخ تطبيق متطلبات رأس المال الإضافية	البيانات المالية التي سيتم الاعتماد عليها	متطلبات رأس المال الإضافية وفقاً للأهمية النظامية للبنك A	متطلبات رأس المال الإضافية وفقاً للأهمية النظامية للبنك B	متطلبات رأس المال الإضافية المطلوب تطبيقها للبنك B لكل فترة
2017/12/31	بيانات عام 2016	1%	1%	25% * 1% = 0.25%
2018/12/31	بيانات عام 2017	0.5%	1%	50% * 1% = 0.50% (أي يجب على البنك رفع متطلبات رأس المال الإضافية من 0.25% إلى 0.50%)
2019/12/31	بيانات عام 2018	1%	0.5%	75% * 1% = 0.75% (هنا بإمكان البنك تخفيض متطلبات رأس المال الإضافية من 0.50% إلى 0.375%)
2020/12/31	بيانات عام 2019	1.5%	0%	100% * 1.5% = 1.5% (هنا البنك خرج من قائمة D-SIBs ولم يعد مطلوب منه أي متطلبات رأس مال إضافية بالخصوص.)